أولمرت وإسرائيل: التغيير والمستقبل الآتي

بقلم آموس إلون؛ نيويورك ريفيو أوف بوكس

إن إسرائيل تحت حكم إيهود أولمرت ليست عما كانت عليه تحت حكم آرييل شارون، على الأقل بالنبرة. فشارون كان جندياً أمضى معظم حياته يقاتل العرب. أما أولمرت فمحام رقيق لطيف، صانع صفقات، ومناور سياسي. ودعم شارون حركة " إسرائيل الكبرى". أما فكرة أولمرت عن إسرائيل فليست الجواب لرؤية توراتية وإنما لدولة عصرية علمانية ذات إقتصاد مزدهر، مندمجة بحركة التجارة العالمية ومرتبطة بشكل وثيق بأوروبا. وهذا لا ينسجم مع ما ناقشه الله وإبراهيم في العصر البرونزي. وتحدث شارون عن نضال طويل وصعب، أما أولمرت فيقول بأن الإسرائيليين "متعبين من الحرب، متعبين من كونهم منتصرين". فعندما يتكلم، كما يفعل غالباً، عن الدولتين، أي إسرائيل وفلسطين، يتملك المتشددون الغضب الشديد.

قد يكون أولمرت القائد الإسرائيلي الأكثر براغماتية منذ العام ١٩٦٧. ويأمل المرء ألا يكون أتى متأخراً جداً. فبحسب صحيفة هآرتز، فإنه قال لوفد أميركي مؤخراً، " في إسرائيل ٤٠٠٠٠٠ شخص ربما يحافظون على الدولة، من القادة في الإقتصاد، العلوم والثقافة. أريد التأكد من إمتلاكهم الأمل، من أنهم سيبقون هنا." أما ولداه، وكما هو معروف جيداً، فيعيشان في نيويورك. وأولمرت هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول الذي عبر عن بعض التعاطف تجاه المأساة الفلسطينية. ففي خطابه في أنابوليس في تشرين الثاني الماضي قال، " لسنا غير مبالين تجاه معاناة الفلسطينيين."

صحيح أنه في الصباح التالي قُتل ٨ فلسطينيين على يد الجنود الإسرائيليين، لكن من المستحيل إستشراف ما يبدو، على الأقل، بداية تغيير. أما غيدوين ليفي، كاتب الإفتتاحيات اليساري في صحيفة هآريتز، فكان متفائلاً بطريقة غير مميزة، متسائلاً عما إذا كان هناك، ربما، من " دو كليرك إسرائيلي" يبزغ هنا.

وكان شارون قد زعم بأنه ما من "شريك" للسلام على الجانب الآخر. أما أولمرت فيقول بأن هناك شريك الآن – محمود عباس. وبوقوفه ضد مطلب عباس بإستعادة حدود الـ ١٩٦٧، يريد أولمرت، وهذا ظاهر، الإحتفاظ بقسم كبير من الأرض غرب الجدار الجديد والمحافظة كذلك على الوجود العسكري غير المحدد حتى الآن في وادي الأردن. وهذا الأمر لن يترك للفلسطينيين سوى أقل مما يصرون على الحصول عليه. وكان شارون مهندس مشروع الإستيطان الإسرائيلي الضخم في الأراضي المحتلة حيث يعيش الآن نصف مليون مستوطن تقريباً في ٢٢٦ مستوطنة "مفوضة" و"غير مفوضة" وفي القدس الشرقية. أما لجهة أن هذا المشروع كان غلطة، على الأقل بأبعاده، فإن ذلك يعتبر الآن حقيقة تقريباً. فالقدس كلها كانت المركز المقدس لإسرائيل والتي لا يمكن المس بها. لكن في العام الماضي، مرت الذكرى الـ ٤٠ لقيام إسرائيل بضم القدس الشرقية في ٧ حزيران ١٩٦٧، وهو تاريخ يُحتفل به بإعتزاز وطني دوماً، دون أن يلاحظه أحد تقريباً. ويزعم الآن بعض الإستراتيجيين الإسرائيليين بأن النزاع حول القدس قد يكون الأسهل حلاً – القطاعات الإسرائيلية للمدينة تذهب لأسرائيل، والقطاعات الفلسطينية تذهب لفلسطين. وفي مدينة كهذه حيث المناطق الإسرائيلية والفلسطينية متشابكة فيها للغاية، فإنه من الصعب تصور شبكة تشبه Escher من الطرقات الملتفة تدور في كل الإتجاهات، الذي سيتطلبه هكذا تقسيم، مع جسور ، أنفاق، ممرات ونقاط تفتيش لا تعد ولا تحصى بين جزئي المدينة. لكنه تصور ممكن.

وكنت قد سمعت في إسرائيل، في الأسابيع التي تلت مؤتمر أنابوليس، بعض الحديث عن مستقبل القدس كمدينة مفتوحة، وعاصمة لكل من إسرائيل وفلسطين رغم أنه لم يسبق مطلقاً أن كان هناك عاصمتين وطنيتين في نفس المدينة في أي مكان من العالم. وهناك حديث حتى عن أن إسرائيل قد تصبح في النهاية دولة ذات صلة بدولتين في كل الأحوال. ويشير ميرون بنفنيزتي، أحد الأشخاص القلة الذين تنبؤوا قبل سنوات بالطريقة التي جرت فيها الأمور، في كتابه الجديد الشجاع جداً " إبن السرو: ذكريات، إنعكاسات، وندم على حياة سياسية"، بأنه بغضون عقد من الزمن، وحتى ضمن حدود ١٩٦٧ القديمة ، قد يشكل الإسرائيليون العرب ما مقداره ٢٥% من عدد السكان. فهو يكتب قائلاً:

"إن المحاولة المبذولة لمحاربة " التهديد الديمغرافي" عن طريق إستجرار مهاجرين جدد أكثر فأكثر من كل زاوية بعيدة على وجه الأرض نُفذت حتى حدودها القصوى العبثية.... لقد حان الوقت لإعلان أن الثورة الصهيونية قد إنتهت" .

وكان ناحوم غولدمان، الرئيس الأسبق للكونغرس اليهودي العالمي، يقول بأن التحفظ الموجود بين الإسرائيليين والفلسطينيين كان يؤجل ما هو حتمي لأطول مدة ممكنة. أما النتيجة التي وصفها بنفنيزتي فليست في المستقبل المنظور لكن ربما يكون شيئاً جيداً حلول أولمرت وعباس مكان عرفات وشارون – فالإثنان أقل كاريزمية، أقل تألقاً، وأكثر براغماتية. ومن المثير للشفقة أن يظل الإثنان، الفصيحان نسبياً، ضعيفين ومشكوك بهما جزئياً. ولتقوية عباس، فإن الحكومة الإسرائيلية بحاجة الى تجميد بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والقيام بمجهود حقيقي للتقليل من الأذى والإذلال اليومي للفلسطينيين بما أصبح إحتلالاً وحشياً متزايداً. ولتقوية أولمرت، فإن السلطة الفلسطينية بحاجة للقيام بتقدم حقيقي في مجال الأمن.

ولم يُؤخذ بأي من هذين الأمرين. فبعد الحرب الخرقاء في لبنان، سقطت شعبية أولمرت بشكل سريع وعنيف. وإرتفعت لاحقاً نسب شعبيته قليلاً لكنه لا يزال يواجه تساؤلات حول شرعيته. ففي تجمع لتظاهرة في العام ٢٠٠٦ في ساحة

رابين في تل أبيب حضره مئات الآلاف، لمّح الكاتب ديفيد غروسمان متهماً، والذي كان قد فقد لتوه إبناً له في حرب لبنـــان، الى خط شهير لـــ T.S. Eliot، بأن إسرائيل محكومة الآن من قبل "رجال فارغين". وبعد وقت قصير من ذلك، وفي إحتفال كُرِّم فيه بجائزة أدبية، رفض غروسمان مصافحة رئيس الوزراء.

أما أولمرت فسيُحكم عليه في النهاية ليس بسبب خطابه الإصلاحي، اليساري بحرص حتى هذه الأيام، وإنما بسبب أعماله. فهو مستمر بتأجيل إتخاذ الأعمال الضرورية – على الأقل، رفع بعض القيود التي لا تُعد عن الفلسطينيين، وقف توسيع المستوطنات، تفكيك الـــمراكز (الإستيطانية) الـــ ١٠٥ "غير المفوضة". أما مسألة التوصل الى إتفاق محتمل مع عباس فقد لا يصمد أمـــام تصويت الثقة في الكينيست. فإئتلاف أولمرت عبارة عن تحالف هش مع حزب العمال، بقيادة إيهود باراك الذي أصـــبح مـــن الصقور؛ وهو حزب ديني مطيع لإملاءات رجل مقدس لا يمكن التكهن به؛ وحزب مؤلف من ٨ مواطنين نزقين أكبر سناً.
أما حزب أولمرت، كاديما، فمليئ بالشارونيين القدماء والإنشقاق الموجود بين الحمائم والصقور. وقد يكون أولمرت يأمل بـــأن يتم إنقاذه من قبل حزب ميريتس اليساري الصغير والأعضاء العرب في البرلمان؛ لكن ذلك سيستلزم ما يقرب المعجـــزة إذا مـــا كان قادراً (أولمرت) على تحقيقها رغم الصعوبات.

وبما يخص عباس، فإنه فقد الكثير من قوته السياسية عندما إستولت حماس على غزة. فهو يرأس حوالي ٦٠% من الفلـــسطينيين الآن؛ والباقون في غزة. وعندما يتطلع عباس من نوافذ مكتبه في رام الله فهو يرى، بالإتجاهات الأربع، مـــستوطنات إســـرائيلية قريبة تقع على التلال المحيطة ويبدو عاجزاً حتى الآن عن القيام بأي شيئ تجاهها. فإدارته في حالة فوضى. أما ســـيطرته علـــى الضفة الغربية فلسيت مؤمَّنة بالإضافة الى أن إثنين من كبار مستشاريه لم يعودوا موجودين الآن في الضفة الغربية. ويُقال بـــأن رئيس أمنه قد تقاعد في القاهرة؛ وتم تعيين وزير خارجيته الأسبق نبيل شعث مبعوثاً خاصاً الى مصر، في مجهود لإقناع الحكومة المصرية على عدم التعامل مع حماس. أما الجنود الإسرائيليون فلا يزالون يتجولون بحرية في الضفة الغربية. وبالكاد يمر أســـبوع دون أن يعتقل الإسرائيليون ناشطين من حماس في الضفة الغربية، لإرضاء عباس ورجاله، أو هكذا يزعم الإسرائيليون.
لقد كان الأمن التام هدف شارون العظيم، ووهمه. فعلى مدى سنوات شعر شارون بأنه يحقق هذا الهدف جيداً مـــن خـــلال المشروع الإستيطاني الكبير في غزة والضفة الغربية. وقد هدفت خطته الأصلية الى إنشاء مستوطنات قدر الإمكـــان وتوســـيع خاصرة إسرائيل الضيقة في السهل الساحلي؛ لقد أراد تطويق المدن الفلسطينية الرئيسية بالمستوطنات وتقطيع الضفة الغربيـــة الى مناطق مغلقة مطوقة عديدة.

وحقق شارون هدفه الى حد كبير.، لكن الى أين أوصله ذلك؟ فالجدار العازل، بطول ٧٢٣ كلم والذي يصل قسم كبير منـــه الى إرتفاع ٨ أمتار، إقتطع كمية كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، أكبر من أراضي المستوطنات كلها مجتمعة. إذ يبلغ عـــرض منطقة الجدار في عدد من الأماكن ٥٠ متراً، بما في ذلك الخنادق المحيطة، والأشرطة الرملية المخصصة لتقصي آثـــار الأقـــدام، وطرقات الدورية. والآن وقد إقترب الجدار من الإكتمال، فإنه يعتبر أحد أكبرمشاريع البناء التي نفذتها الحكومة الإسرائيلية على

الإطلاق. وقد يكون تم وضع النموذج له بعد جدار "موريس" الذي بني خلال الحرب الأهلية في الجزائر، والذي سُمي على إسم قائد القوات الفرنسية هناك. فهل سيكون هذا الجدار أكثر فعالية هنا؟ ربما. ففي القدس وحدها قُتل أكثر من ٥٠٠ إسرائيلي على يد مسلحين فلسطينيين قبل بناء الجدار حول المدينة.؛ ومنذ ذلك الحين بالكاد قُتل أحد. فقد تزامن بناء الجدار أيضاً مع هبوط دراماتيكي عام في الهجمات الإرهابية، بما في ذلك مناطق لم تتأثر بالجدار. إنما لا يستطيع الجدار منع إطلاق الصواريخ على القدس ومدن أخرى، كما كان الحال في غزة على مدى أشهر برغم الردود الإنتقامية الإسرائيلية المكثفة.

وبإلتفافه حول القدس على التلال، يبرز الجدار واضحاً للعيان من كل مكان تقريباً، عار وخزي مقيت لما كان يعتبر مميزاً – مشهد توراتي لتلال منحدرة وقرى عربية حجرية. وبما أنه يقطع من خلال الأراضي الطبيعية للقدس البعيدة عن المناطق المدنية المأهولة بالسكان كما يقطع عدد من الضواحي الفلسطينية في الشرق، فإن الجدار يقسم الفلسطينيين عن بعضهم البعض اكثر مما يفعل مع الإسرائيليين. لقد كان بناؤه أمراً لا طائل منه بمعنى أنه وسع حدود البلدية، وأن عدد السكان الفلسطينيين ضمن هذه الحدود هو أكبر مما كان عليه بشكل لا بأس به. وهناك الآن ثلاث بوابات وكذلك مناطق فاصلة ضخمة، مبنية في الجدار للسيطرة على تدفق حركة المرور، التي تذكر بالمطارات. فحركة المرور من والى القدس غالباً مقطوعة. وعنما سُئل عن هذا الكابوس اليومي في زيارته الأخيرة، هاجم الرئيس بوش الفلسطينيين بقوله ممازحاً بأن موكبه الخاص الذي لا يقل عن ٤٥ سيارة مر من القدس الى رام الله بشكل هادئ ولطيف دون أن يواجه أية مشكلة.

أما في أماكن أخرى فلا تزال حركة الفلسطينيين مكبوحة عند أكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش في الضفة الغربية، كما أن المسافرين الفلسطينيين من منطقة لأخرى غالباً ما يتم تأخيرهم لساعات برغم الوعود الإسرائيلية في أنابوليس بالتخفيف من القيود. وغالباً ما يدير نقاط التفتيش رجال دروز ذوي الأساليب القاسية والذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي مقابل الحصول على وضع إمتيازي، كالبربر في المغرب أو السيخ في الهند في ظل الحكم الإستعماري.

لم يكن شارون يؤمن بالمفاوضات. وقد ناشده الرئيس الفلسطيني عباس تنسيق الإخلاء الإسرائيلي لغزة معه. أما شارون ففضل إخلاءها أحادياً. لقد كان يؤمن بالقوة. وقد سمعته يقول منذ زمن،وبلا مبالاة، بأن القوة هي اللغة الوحيدة التي يفهمها العرب. فإذا كان الفلسطينيون يرغبون بالحصول على دولة، قال شارون، فعليهم تأسيسها في الأردن، بالإطاحة بالعائلة الهاشمية إذا دعت الضرورة. على إسرائيل أن تبقى في الضفة الغربية ووادي الأردن لأسباب الأمن العسكري و "الحق التاريخي". وهكذا فعلت لأكثر من ٤٠ عاماً. وقد يشاركه عدد من الإسرائيليين، وربما معظمهم، رؤيته هذه. لكن ما الذي جلبته لهم؟

لقد كان أولمرت من الصقور أيضاً حتى أنه كان الى يمين مناحيم بيغن. وكان قد صوت ضد معاهدة السلام مع مصر في العام ١٩٧٨ وضد إتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣. ولاحقاً، وبصفته رئيساً لبلدية القدس، رفض أولمرت تحذيرات خبرائه وقام بالحفر لفتح نفق " هاسمونيان" قديم على طول " الحرم الشريف"، الموقع العظيم الذي ينتصب على معبد جبل الهيكل اليهودي السابق حيث المساجد الإسلامية تنتصب الآن، مستفزاً بشكل متهور أعمال شغب أدت الى مقتل ٧٩ مسلم وأكثر من ١٠٠ جريح. وفي وقت ما لاحقاً، في أواخر التسعينات، قيل بأنه كان لأولمرت إيضاح، وبأنه أصبح أول رئيس وزراء إسرائيلي يعلن على الملأ " لقد كنت مخطئاً". إلا أن مشكلة المصداقية تبقى موجودة.

وجاء أولمرت الى رئاسة الوزراء بشكل غير متوقع بعد سقوط شارون المفاجئ في غيبوبة، ليجعل الأمور أسوأ، إذ كان يتم التحقيق معه في ذلك الحين من قبل الشرطة في أربعة قضايا فساد مختلفة. ومنذ ذلك الحين أُسقط عنه تحقيق واحد للإفتقار الى الأدلة الكافية. وفي إحدى الصباحات مؤخراً، في كل الأحوال، إنقض أكثر من ١٠٠ شرطي على مكاتبه القانونية السابقة، من بين أماكن أخرى، بحثاً عن عدد أكبر من الأدلة حول القضايا الثلاث المتبقية. بالإضافة الى التقرير النهائي للجنة المسائلة حول إدارته المنتقدة جداً لحرب لبنان. ويحتج برنارد آفيشاي، وهو مؤلف كتاب سيصدر وشيكاً عن إسرائيل، بقوله أن المحافظة على أداء الإقتصاد الإسرائيلي الديناميكي ربما كان هاجساً أساسياً يؤثر على تغيير أولمرت لفكره: لا يمكن أن تكون سنغافورة أخرى في الوقت الذي تخوض فيه حرباً أهلية على النموذج الصربي.

وكان لي حديثاً ذي خلفيات مع أولمرت مؤخراً خرجت منه متأثراً ببراغماتيته وغياب مهابة الورع التي كانت سمة العديد ممن سبقوه. ويبدو بأن توقعات ديمغرافية جريئة تقول بأن الفلسطينيين سيكونوا قريباً الأكثرية في "إسرائيل الكبرى" كان لها دور في تغير مخزون فكره ومعتقده. إذ يتم التحدث عن "الخطر الديمغرافي" في إسرائيل الآن وكأنما هو كارثة وشيكة. فأولمرت لا يريد أن تصبح إسرائيل دولة ثنائية. إذ على الجانبين أن ينفصلا. وهو يشك بأن إسرائيل قد تكون خسرت فرصاً سابقة لصنع السلام، في أوسلو وكامب ديفيد. فما كان لا يزال ممكناً ربما آنذاك لم يعد ممكناً الآن. ومع ذلك، فإنه يشعر بأنه قد تكون هناك فرصة متوفرة الآن ولا يريد أن يفقدها أيضاً. إنه يؤمن بقوة بحل الدولتين. بالواقع، يبدو أولمرت في كلامه الآن كالرئيس الأسبق جيمي كارتر، تقريبا، في كتابه الأخير "فلسطين: السلام وليس سياسة التمييز العنصري (الذي إتُّهم كارتر بسببه بمعاداة السامية).

وفي طريق العودة من مؤتمر أنابوليس أخبر أولمرت مراسلين بأن الفشل بالتفاوض بنجاح حول حل الدولتين لن يوصل الى أقل من نهاية إسرائيل. فمن دون تأسيس دولة فلسطينية تعتبر "إسرائيل منتهية"، قال أولمرت. فهي ستصبح دولة عنصرية، كجنوب أفريقيا. أما اليهود الأميركيين، أضاف قائلاً، فسيكونوا أول من يتحول عنها خائبي الآمال مع شعور بالقرف. إن بعض الأشياء التي يقولها أولمرت هذه الأيام قد تكون " تلفيقاً "، لكن هذا التصريح الأخير يبدو مختلفاً.

إن أولمرت لا يعلم كم هو عدد المستوطنين الذين يجب نقلهم من الضفة الغربية – ربما أكثر من ١٥٠٠٠٠ مستوطن. إنه في وسط مفاوضات مع الفلسطينيين حول هذا الأمر ولا يريد الدخول في التفاصيل. فلديه آمال بأن يفهم عباس بأن إسرائيل لا يمكنها أن تأخذ أكثر من عدد رمزي من اللاجئين العرب. فعنما يكون هناك دولة فلسطينية يمكن لهؤلاء اللاجئين العودة إليها فإنه سيكون هناك وضع مختلف. إذ يبدو بأنه يعتقد، ربما بغرور قليلاً، بأن بالإمكان العثور على حلول، حتى في القدس، حيث المناطق الإسرائيلية والفلسطينية متشابكة للغاية وحيث هناك مشكلة ما يُدعى بـ " الحوض المقدس" – الجزء القديم من مدينة القدس الذي يضم مواقع يهودية وإسلامية مقدسة. وقد يكون عدد من المشاكل عبارة عن مشاكل تقنية، وهذه يمكن حلها.

أما المشاكل العاطفية فأكثر صعوبة بكثير. ويريد أولمرت القيام بكل ما يمكنه لتقوية عباس لكنه يريد أن يوضح أيضاً بأن لا شيئ مقدس بخصوص حدود ١٩٦٧. فالفلسطينيون أنفسهم يريدون مساحة أكبر من الأرض؛ إنهم يطالبون، على سبيل المثال، بممر بري بين غزة والضفة الغربية، وسيكونوا بحاجة لممر. ويعطي أولمرت إنطباعاً بأن يمتلك كل الأصوات في الكينيست لهذا الأمر. وعندما تسأل الإسرائيليين إذا ما كانوا يريدون الإنفصال عن الفلسطينيين، فإن معظمهم سيقول نعم.

ويُقال بأن أولمرت واثق بأن الكينيست لن يصادق على القانون الأخير المقترح ما يجعل كل تغيير في وضع القدس خاضعاً لموافقة ٨٠ نائب من أصل ١٢٠.

إن العوائق الثلاث لإتفاق إسرائيلي- فلسطيني هي المستوطنات، السيطرة على القدس، والمطلب الفلسطيني المتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين و/ أو التعويض عن خسائرهم. ومن بين هذه العوائق، على كل حال، تبدو مشكلة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية هي الأصعب حلاً. ومع تناولها معاً تعتبر هذه المستوطنات ضخمة، وقد خلقت، بشكل مقصود، عائقاً يؤثر على مئات الآلاف من حياة الناس. ولأجل ماذا؟ ففي أفضل الأحوال، تقوم هذه المستوطنات بتوسيع الحدود الإسرائيلية الى الشرق بضعة أميال، مسافة مجردة من معنى إستراتيجي جدي؛ أما في أسوأ الحالات، فإن بإمكانها (المستوطنات) إدامة حرب المئة عام بين الشعبين حتماً. وحتى الآن هناك عدد كبير جداً الآن من المستوطنين – أكثر من ٢٥٠٠٠٠ في الضفة الغربية – الأمر الذي قد يتحول ليصبح من المستحيل تفكيك مجتمعات أُنشئت بهدف محدد هو منع إعادة تقسيم البلاد. إذ قد تكون حياة عدد كبير جداً من الناس، والمهن السياسية ومصالح الملكية العقارية الحقيقية – ما يعني عدد كبير جداً من الشعب والفئات السياسية ضمن إسرائيل- تعتمد على هذا الهدف. وبمناسبة زيارة الرئيس بوش الأخيرة الى إسرائيل، وجهت الإفتتاحية الرئيسية في صحيفة هآريتز لوماً لبوش بسبب كونه " شريكاً ، بعدالواقع"، في جريمة التوسيع الدائم واللا قانوني لمشروع الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.

ويستمر الفلسطينيون بالإصرار، كما فعلوا في كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، على إعادة التقسيم على طول حدود العام ١٩٦٧. وهذا سيترك لإسرائيل ٧٨% من كامل المنطقة المتنازع عليها بين نهر الأردن والبحر المتوسط كما سيترك للفلسطينيين ٢٢% من المنطقة. وكونهم قد فقدوا أصلاً ٧٨% من فلسطين في العام ١٩٤٨، بحسب ما يحتج الفلسطينيون، فلا يمكن التوقع منهم التنازل أكثر. فهل مقايضة الأرض هو الحل؟ لقد تمت مناقشة الأمر في محادثات كامب ديفيد المُجهَضة في العام ٢٠٠٠؛ كما طرح الموضوع في إقتراحات كانون أول لكلينتون من ذلك العام – التي قبلها الإسرائيليون ورفضها عرفات – وكذلك في إجتماع طابا في كانون الثاني ٢٠٠١. فإذا كانت المستوطنات الإسرائيلية الكبيرة المتعددة على الحدود ستبقى في أيدي الإسرائيليين، فإن الفلسطينيين سيطالبون بالتعويض عليهم بأرض إسرائيلية متاخمة لغزة، من بين أماكن أخرى.

وقد نمى المشروع الإستيطاني حتى وصل أبعاده الحالية في السنوات التي تلت إنتصار ١٩٦٧ الكبير. وبعد ثلاثة حروب، الإرهاب، التضخم المفرط، إنتفاضتين، المفجرين الإنتحاريين، ومشاكل أخرى، يبدو بأن قولبة فكرية جريئة وغير واقعية، بحسب الظاهر، قد ترسخت في أوساط عدد من الإسرائيليين. وقد لاحظتُ هذه العقلية في عائلتي. وهذه العقلية وصفها سيلفيان سايبل جيداً، وهو مراقب فرنسي وكاتب إفتتاحيات في صحيفة لوموند أمضى سنوات عديدة في إسرائيل، وذلك في

كتابه الثاقب " التحصن بجدار: المجتمع الإسرائيلي في مأزق". فهو يكتب،" لقد عزز الإحتلال، بشكل آلي، أشد التوجهات الإثنية".

أما العنوان الفرنسي الأصلي للكتاب، Les Emmures – أولئك المتحصنين وراء الجدار - فيعبر بشكل أفضل عن الخليط الغريب والفريد للإستمتاع المرح بمباهج الحياة، الغطرسة والتكبر، ضيق الأفق، العدوانية، الخوف من هولوكست أخرى، ورهاب الإحتجازالذي صدم مراقبين أجانب وكذلك بعض الإسرائيليين لسنوات. وقد دعمت كل الحكومات الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ – سواء اليمينية أم اليسارية – مشروع الإستيطان بحماسة، بشكل أكثر أو أقل. فعندما بدأ المشروع، كان العالم في عصر زوال الإستعمار، وكان قد مضى على حرب الجزائر أقل من عقد من بدء المشروع. أما كيف فكر القادة الإسرائيليون بأن بإمكانهم الإفلات بإحتلال دائم من دون إثارة حرب أخرى فإن هذا يبقى لغزاً. وكان بن غوريون، الذي كان آنذاك خارج منصبه، قد أيد إنسحاباً سريعاً.

وربما إستذكر قادة إسرائيليون ذلك الأمر في العام ١٩٤٨، فإسرائيل إنتهت بالحصول على ضعف المساحة المخصصة لها في قرار التقسيم الدولي؛ لذا فإنهم ربما إعتقدوا بذاك الوقت أيضاً بأنه سيُسمح لإسرائيل بالإحتفاظبما ربحته في العام ١٩٦٧. لقد إستشرفوا الحقيقة بأن عام ١٩٤٨ كان لحظة حصانة ورعاية فريدة، بالكاد بعد ٣ سنوات من الهولوكست. ففي الوقت الذي كان فيه الأوروبيين لا يزالون متمسكين بمستعمراتهم، هوجمت إسرائيل من قبل جيوش أربع بلدان عربية متاخمة لها، وكان يفترض بها أن تكون ملاذاً آمناً لمليون ناج من الهولوكست.

ولا شيئ من هذا كان هو الحال بعد عقدين، بعد حرب سماها الإسرائيليون لاحقاً " ستة أيام من الإبداع". وبتجاهلها التظاهرات الدولية، قدمت كل الحكومات الإسرائيلية، اليمينية واليسارية، الدعم السخي لمشروع الإستيطان ، سواء بشكل صريح أو عن طريق الحيلة والخدعة. فالتمويل كان، في الغالب، غير مباشر- ممرراً من خلال قنوات سرية – كما أنه جرى تحت أسماء عديدة. أما الكلفة الكاملة فليست معروفة حتى الآن، لكن لا بد وأن تصل الى مليارات الدولارات. ويكتب الكاتبان الإسرائيليان إديث زيرتال و أكيفا إيلدار في كتابهما الممتاز والتوثيقي الجيد " أسياد الأرض"، التالي:

لقد إتسم سلوك الدولة بالخداع، العار، السرية، الإنكار، والقمع بما يتعلق بتدفق التمويل للمستوطنات. ويمكن القول بأن هذا الأمر كان عمل خيانة كانت كل الحكومات الإسرائيلية منذ العام ١٩٦٧ شريكة فيه. هذا الخداع الضخم للذات لا يزال ينتظر البحث الذي سيكشف عن مدى جسامته الكاملة.

وقد إنتشرت حمى الإستيطان بين الشبان والشابات الذين إعتقدوا بأنهم كانوا يسيرون بإثرخطوات الرواد الصهاينة الأوائل، " الشحاذون الأسطوريون ذوي الأحلام" الذين إستوطنوا بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٤٨ على أرض يملكها يهود. وهذا لا ينطبق

قوله على المستوطنين بعد العام ١٩٦٧ الذين إستوطنوا على أرض طُلبت رسمياً كمتطلب عسكري في إنتهاك للقانون الدولي الذي يمنع حركة المستوطنين داخل البلد المحتل. وبحسب حركة " السلام الآن"، تسيطر المجالس المحلية للمستوطنين مباشرة على ٤٦% من مجمل الأرض في الضفة الغربية الآن، والتي تمتد سلطاتها خارج مجتمعاتها. وكان عدد من المستوطنين الأوائل من الإسرائيليين المتدينين الشبان والمؤمنين الحقيقيين، قد ضُغط عليهم من قبل حاخاماتهم الذين رؤوا بالمشروع الإستيطاني "بداية الخلاص".

وسرعان ما إجتذب المشروع إسرائيليين علمانيين غير إيديولوجيين بحثاً عن إيواء أرخص ثمناً. ولحمايتهم من غضب الفلسطينيين، الذين غالباً ما كان يتم الإستيلاء على أراضيهم، فقد تم إعطائهم أسلحة. وكانت المستوطنات محاطة بخنادق وأسوار إلكترونية؛ لكن البيوت كانت أرخص ثمناً بنسبة ٥٠% من تلك التي تقع ضمن الملكية الإسرائيلية. وبنت الحكومة الإسرائيلية شبكة جديدة وهائلة من الطرق والأنفاق ما أتاح للإسرائيليين التنقل بسهولة الى القدس وتل أبيب من دون مواجهة – أو حتى وقوع عيونهم – على فلسطيني واحد في معظم الحالات، ما عدا من مسافات بعيدة.

وهناك الآن، بالواقع، شبكتي طرق في الضفة الغربية، طرق للفلسطينيين، وطرق محفوظة بشكل صارم للإسرائيليين ومحمية بعناية وإهتمام.

وتقع المستوطنات بمعظمها على أرض طُلبت رسمياً من قبل الحكومة الإسرائيلية "لأهداف عامة"، رغم أنه من االصعب رؤية كيف أن التسمية الإعتباطية لأراض "عامة" في الضفة الغربية كان بالإمكان تطبيقها على أرض ملك لأي شخص آخر عدا الفلسطينيين. فلا الأتراك أو البريطانيين أو الأردنيين قاموا في أي وقت من الأوقات بتصنيف تسجيل صحيح لملكية الأرض في الضفة الغربية. فالأرض تخص عادة – ولا تزال كذلك – عشائر أو أفراد بعقود أو بالتوارث. وليس هناك من سجل عام متوفر يظهر بأن الفلسطينيين الذين أُخذت منهم الأرض قد تلقوا تعويضات عنها من الحكومة الإسرائيلية. وبحسب دراسة أخيرة قامت بها حركة " السلام الآن"، فقد تم بناء ٤٠% من المستوطنات على أراض فلسطينية خاصة.

إن المشروع الإستيطاني الذي وصفته كل من زيرتال و إيلدار بوضوح شديد قد مضى عليه حتى الآن ٤٠ عاماً تقريباً. فبحسب ما يقول الكاتبان، "إن المشروع مستمر حتى هذا اليوم، وبذلك كان المشروع حركة لا إرادية غير مدروسة لجسم فقد عقله." أما موارد المياه في الضفة الغربية فيسيطر عليها المستوطنون، الذين غالباً ما تكون مروجهم الخضراء وبرك سباحتهم تقع ضمن مشهد القرى الفلسطينية حيث المياه نادرة للغاية بحيث يكون لزاماً القيام بنقلها بواسطة صهريج.

ويصف كتاب " أسياد الأرض" التاريخ السياسي للمشروع الإستيطاني بالتفصيل، مظهراً كيف أنه بعد حرب الأيام الستة أُطلق المشروع وإستُمربه، على أيدي كل من إيغال آلون، موشيه دايان، شيمون بيريز، غولدا مائير، مناحيم بيغن، وآخرين غيرهم. أما بالنسبة لآرييل شارون فإن هؤلاء يصفونه على أنه:

الشخص العظيم القوة والنفوذ الذي يقف خلف توسيع المستوطنات وإنتشارها على إمتداد الضفة الغربية لإحباط جهود الإخلاء وعودة الأرض للفلسطينيين.

ويدرس الكاتبان أصول وأساليب الإرهاب الفلسطيني كما يدرسان ثقافة الموت التي إرتفعت في أوساط بعض المستوطنين المتدينين الذين كانوا سريعين بصنع رموز سياسية قوية من أولئك الذين قُتلوا. ففي السبعينات، وقبل معاهدة السلام مع مصر وعندما كان لا يزال هناك مستوطنات إسرائيلية في شبه جزيرة سيناء، زار مستوطن من الخليل أحدهم وسأله، " أين هي مقبرتكم؟" وقيل له بأنه ليس هناك واحدة. فصرخ به قائلاً،" في هذه الحالة لقد ضعتم." ويصف كتاب زيرتال و إيلدار بإسهاب العلاقة الخاصة وعملية الإشتراك في الجريمة التي تطورت بين المستوطنين والتشكيلات الرفيعة في الجيش والقوات السرية. إذ أن عدداً لا بأس به من كبار الضباط الإسرائيليين هم أنفسهم مستوطنون.

وقبل مؤتمر أنابوليس، تعهد أولمرت بتجميد بناء مستوطنة جديدة. لكن هذا الوعد وُصف بأن لا معنى له بما أن الحكومة الإسرائيلية، بحسب ما ذكرت هآريتز في تقريرها، مستمرة بتوسيع عشرات المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية. وأعلنت وزارة الإسكان الإسرائيلية عن مشروع إستيطاني آخر في "آتاروت"، "الأكبر منذ العام ١٩٦٧"، بين القدس ورام الله في كانون أول. كما أن هناك مشروع بناء آخر يتم في " حار شوما" المعروف أيضاً بإسم جبل أبو غنيم، وهي ضاحية جديدة للقدس الكبرى مصممة لبناء ١٥٠٠٠ وحدة سكنية فيها والموجودة على بعد ١٠ دقائق من المدينة لكنها خارج خط ١٩٦٧ المحدد؛ ويتم الآن بناء ٣٠٠ وحدة سكنية إضافية. وعندما زرت مكتب المبيعات في كانون أول، قيل لي بأن شققاً مؤلفة من ٥ غرف ستكون متوفرة بثلث تكلفتها على بعد ميل واحد على الطريق نزولاً وذلك في الملكية العقارية للقدس.

أما في أماكن أخرى في الضفة الغربية، فيصف الكاتبان زيرتال و إيلدار كيف تقوم الأحياء اليهودية الجديدة بغزو قلب مدينة الخليل" ، وكيف تطوق بلدتي نابلس ورام الله الفلسطينيتين الرئيسيتين، المركز الحالي للحكومة الفلسطينية، ما يخلق خليطاً بشرياً ودينياً متفجراً للغاية بحيث أن أية محاولة لرسم حدود خلالها لفصل الشعبين سيحتم حصول معاناة ونزاعات مريرة. وبحسب " الدائرة المركزية الإسرائيلية للإحصاءات"، فقد نمى مجتمع المستوطنين بنسبة ٥,٤٥% خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٧.

وعندما نُشر كتاب زيرتال و إيلدار في إسرائيل في العام ٢٠٠٥، تلقى مراجعات نقدية ممتازة في الصحافة الإسرائيلية. " يبدو سياسيو إسرائيل صغار جداً في هذا الكتاب العملاق"، كتبت صحيفة هآريتز (حيث إيلدار عضواً في فريق العمل). "لا يمكن للمرء، ولا يجب أن يترك هذا الكتاب الجامع حتى يفرغ منه تماماً، فبرغم الشعور بالغيظ الشديد....فهو كتاب يجب قراءته." كما أثنت عليه صحيفة يديعوت أحرونوت بسبب كشفه لتقنيات خطاب المستوطنين، أي إبرازهم لأي تنازل أو إنسحاب على أنه بمثابة كارثة تتناسب والهولوكست. ويقدم كتاب " أسياد الأرض" الرواية الكاملة الأولى لتوليفة مثيرة للفضول عن الطموح الأعمى، التجاهل السياسي، الديماغوجية، غياب العقل، التدين المفرط المحرّف، المضاربة العقارية الحقيقية الإجمالية التي دخلت في مشروع البناء الضخم المكلف بشكل هائل والذي أصبح الآن العائق الأساسي أمام السلام. ويصف الكاتبان سياسة المستوطنين بالقتال لأجل كل بيت في كل مركز إستيطاني غيرشرعي في الضفة الغربية على أنه قتال لأجل الأرض المقدسة.

بالواقع لقد أصبح المستوطنون ، في لحظة معينة، كعنوان كتاب زيرتال و إيلدار " أسياد الأرض"، ذوي صلات جيدة، أقوياء سياسياً، ممثلين في مجلس الوزراء، في الكينيست، والدوائر الحكومية، وفوق كل ذلك، ممثلين في الجيش. إنهم الآن الجيل الثاني والثالث من المستوطنين. ويتصرف عدد منهم، ممن برز وسط العنف والصراع المستمر في الضفة الغربية، بطرق وحشية وعدائية. فمع الأسلحة التي زودهم بها الجيش للدفاع عن النفس، يقوم هؤلاء، مع تمتعهم بالحصانة، بمضايقة الرعاة الفلسطينيين، إقتلاع بساتين الزيتون، تسميم الحقول والنباتات بأمل إجبار الفلسطينيين على التخلي عن أراضيهم المجاورة. كما أنهم غالباً ما يدخلون القرى الفلسطينية مطلقين النار بوحشية في الهواء.

ويحتل شبان معرفون بإسم الـ " نعار هاغفعوت" – أي شبان قمم التلال – تلالاً على مسافة من مستوطناتهم لخلق " مراكز" جديدة " للوجود اليهودي". فهم يبدأون بوضع خيمة وزرع الأعلام. وسرعان ما تكر بضعة مقطورات – لا أحد يعلم تماماً من أين أتت – ويصل عدد من الأكواخ الجاهزة بواسطة شاحنة.

أما الشرطة فنادراً ما تتدخل، هذا إذا فعلت. فرجال الشرطة المحليين الموجودين في المستوطنات غالباً ما يكونوا مستوطنين هم أنفسهم. وتنتقل العائلات الشابة من المستوطنات الى المقطورات والأكواخ مع أطفالهم الكثر،الذين لا يمكن التخلي عنهم بالطبع. كما تُمد قساطل المياه بواسطة شركة المياه الوطنية وتربط شركة الكهرباء " المراكز" بالشبكة الوطنية. وقبل ذلك بوقت طويل يكون قد تم بناء طريق إسفلتي ينفذ الى المركز، وبما أن المستوطنين يمكن أن يتعرضوا للهجوم، فإنه يتم وضع بضعة جنود بشكل دائم في مركز عسكري بغرض حمايتهم. ولا يوجد معلومات دقيقة متوفرة عمن يدفع لهذه الخدمات. ومن المرجح جداً أن يكون دافع الضرائب هو الذي يدفع. لكن هذا الأمر يوضح، تقريباً، كيف وُجدت حوالي ١٠٥ مستوطنة أو مراكز "غير مخولة" مزعومة في السنوات الأخيرة، مع عدد سكان يقدر بالألفين.

أما غباء المشروع الإستيطاني فلم يكن أكثر وضوحاً في أي مكان أكثر منه في قطاع غزة الضيق المزدحم بكامله بالسكان. فالفلسطينيون يدعون غزة بالسجن الأكبر على وجه الأرض. فهو محاط من جوانبه الثلاث بسور عال أما من الجهة الرابعة فمحاط بالساحل البحري، الذي تسيّر فيه البحرية الإسرائيلية دورياتها ليلاً نهاراً. وتحلق طائرات المراقبة من دون طيار والبالونات لتصور كل شيئ. كما أن نسبة الكثافة السكانية فيه هي من بين الأعلى على وجه الأرض. أما هنا (أي في غزة)، والى حين حصول الإخلاء الإسرائيلي، فقد كان يعيش حوالي ١٥٠٠ مستوطن إسرائيلي داخل مجتمعاتهم المسورة بالبوابات، وخلف السياج الإليكتروني، مع مروج خضراء، أحواض سباحة، عيادات، وأسباب الراحة الأخرى. لقد كانوا محاطين بمليون ونصف مليون فلسطيني، معظمهم ممن يعيش بأكواخ بائسة ومن اللاجئين من إسرائيل والمتحدرين منهم.

ونادراً ما يلتقي العالمان. فالتنقل من عالم لآخر هو كالإنتقال من جنوب كاليفورنيا الى بنغلادش. وبحلول العام ٢٠٠٥، وقبل وقت قصير من وقوع شارون في الغيبوبة، أصبح هذا الجزء من المشروع الإستيطاني مكلفاً جداً. فبعيداً عن الضريبة البشرية،

كان مطلوباً وجود كتيبتي مشاة مدرعتين وتشكيلات نظامية معززة بالدبابات أو حتى بسلاح الجو لحماية بضعة مستوطنات منتشرة على إمتداد قطاع غزة.

وعندما قررآرييل شارون إخلاء غزة، قُدم للمستوطنين تعويضاً سخياً، بلغ في بعض الأحيان نصف مليون دولار. وكان هناك حاجة لوجود آلاف الجنود ورجال الشرطة للإشراف على إخلاء المستوطنين القسري. ولأسباب لم تفسرها الحكومة اللإسرائيلية بشكل مناسب مطلقاً، تم تفجير كل بيت من البيوت في هذه المستوطنات بالديناميت بعد الإخلاء – فالكنيس اليهودي، خاصة، لم يكن مسموحاً أن يقع سليماً في أيدي غرباء. فعملياً تم تفجير كل أسباب الراحة – الطرق، الآبار، خزانات المياه، أعمدة توزيع الكهرباء الأساسية – تاركين خلفهم جبالاً من الخراب في كل مكان؛ تُركت الدفيئات فقط التي كان المستوطنون يربون فيها الزهور للتصدير سليمة والتي سرعان ما دمرها الفلسطينيون. وعندما إنهار شارون وسقط في غيبوبة عميقة بعد بضعة أشهر، زعم بعض المستوطنين بأنه عانى من عقاب إلهي بسبب تجرأه على تحديهم وتحدي إلههم.

أما في عملية إخلاء غزة فقد تكون إحدى دوافع شارون الدفع قدماً بمشروعه الكبير: محاولة فرض الحدود النهائية لإسرائيل على الضفة الغربية أحادياً، من خلال ما كان يُدعى "هيتكانسوت"، المترجمة أحياناً بـ "نقطة الإلتقاء". فالحدود النهائية المخطط لها ستتبع، تقريباً، خط جدار العزل الجديد. وستضم هذه الحدود ضمن الملكية الإسرائيلية معظم مستوطنات الضفة الغربية الكبرى لكنها تتطلب ربما عملية إعادة ١٠٠٠٠ مستوطن الى أوطانهم الأصلية. وكان من المفترض بهذه الحدود أن تمنع قيام الدولة الثنائية المتخوف منها كثيراً بتركيز أكبر عدد ممكن من اليهود داخل حدود الخط الأحمر. كما أنها ستوفر، إضافة الى ذلك، وجوداً إسرائيلياً مستمراً في وادي الأردن. وقال دوف ويسغلاس، رئيس أركان شارون في ذلك الحين، بأن هذا المشروع سيعلق مسألة إنشاء دولة فلسطينية الى أجل غير مسمى؛ إذ ستوضع المسألة، بحسب قوله، بالثلاجة (بالفورمالديهايد). و لم يعش شارون لينفذ خطته. وكان أولمرت قد أيدها في البداية لكنه غير المسار لاحقاً وقرر محاولة العثور على حل تفاوضي متوافق عليه من قبل الجانبين. ويعتقد عدد من الذين تحدثوا معه، وأنا أيضاً، بأنه يعني ما يقول. أما ما إذا كان قوياً كفاية، في هذه المرحلة المتأخرة، لتحقيق ما قاله فإن ذلك سؤال آخر. ونفس الشيئ قد يُقال بخصوص خطاب جورج بوش الأخير الذي يعد فيه بمعاهدة سلام قبل إنتهاء ولايته.